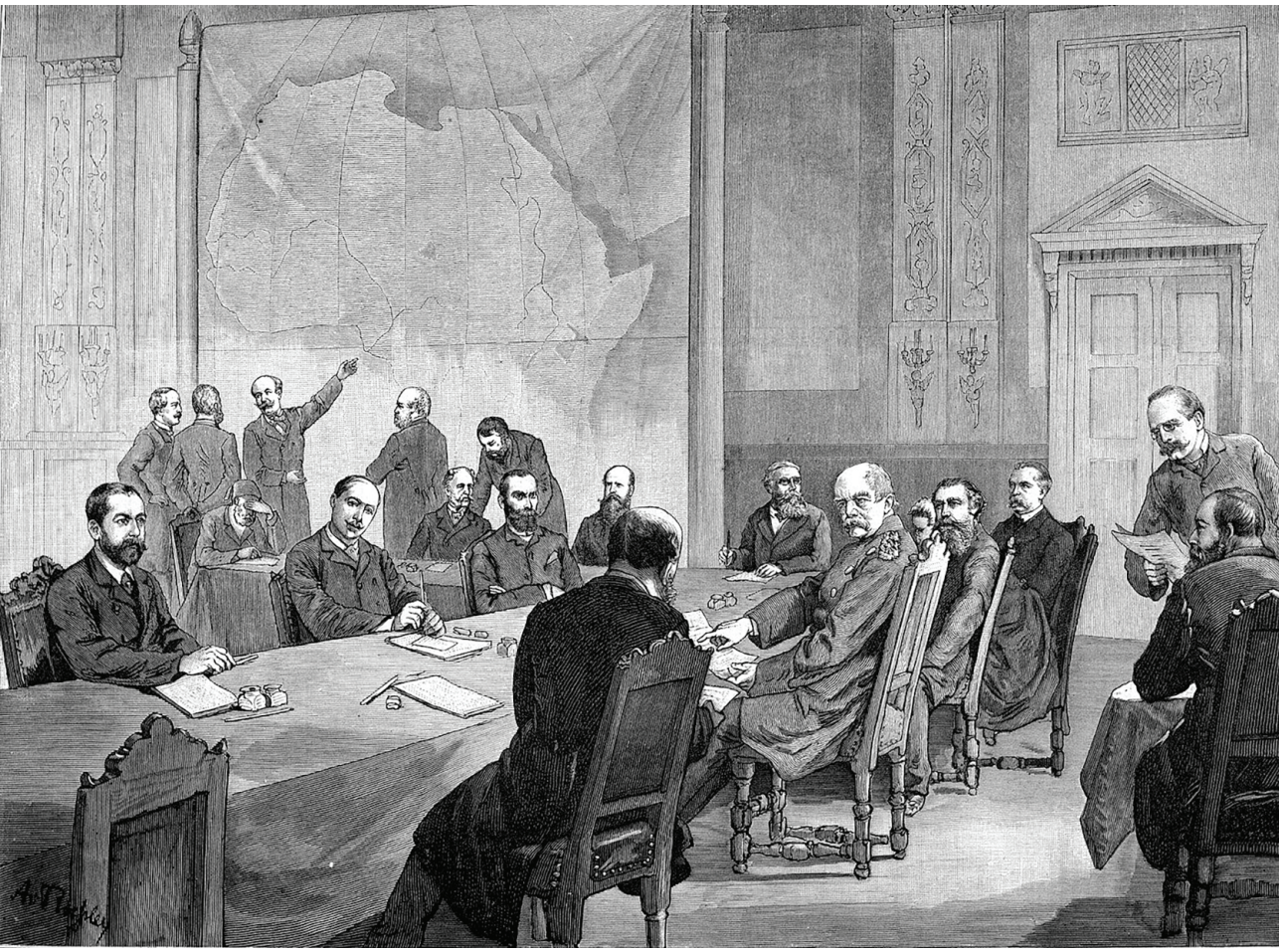

مؤتمر برلين وآثاره الاستعمارية على القارة الإفريقية خلال الربع الأخير من القرن 19م

د. كركب عبد الحق
جامعة تيارت- الجزائر

تجددت النزعة الاستعمارية لدى الدول الأوروبية

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٩م)، وتضاعفت وتيرتها مع أوائل القرن العشرين (٢٠م)، فاستعمرت وبسطت نفوذها في مدى أقلّ من قرن، ما بين عامَي (١٨٥٠م و١٩١٤م)، في مناطق واسعة فاقت مساحتها المناطق التي استعمرتها قبل ذلك طوال ثلاثة قرون مضت، ليس بذريعة الهجرة والاستيطان كما كان الحال خلال الكشوف الجغرافية البحرية، وإنما هو احتلالٌ بدافع السيطرة والاستعمار، الذي صار حتمية للاستعمار الصناعي والتوسع، وما صاحبه من آثارٍ سلبية في النواحي السياسية والاقتصادية، مسّت الشعوب والبلدان الضعيفة في كلٍّ من آسيا وإفريقيا.

إذن: تطرح هذه المقالة الاستفهامات عن متى وكيف كان النشاط الأوروبي الاستعماري على إفريقيا؟ وما الأسباب التي أدت إلى عقد مؤتمر برلين الثاني؟ وكذلك ما نتائجه وإنجازاته؟ وما آثاره على المجتمعات الإفريقية على المستويَين القريب والبعيد؟

أولاً: السياسات الاستعمارية في إفريقيا قبيل مؤتمر برلين الثاني:

كانت سنة ١٨٧٠م بداية نقطة التحول في السياسة الأوروبية، ففي هذا العام دمرت بروسيا فرنسا، وأنهت حكم الإمبراطور «نابوليون الثالث»، مما أدى بفرنسا إلى فقدان الألزاس واللورين لصالح القوة المنتصرة، واهتمت بتطوير اقتصادها لإصلاح ما خربته الحرب، والسعي إلى دفع التعويضات للمنتصر، وبحلول سنة ١٨٧٩م استقرت أوضاعها الاقتصادية وأحوالها السياسية بعد فترة انقسامات أيديولوجية، وسارعت فرنسا إلى استعادة نشاطها في إفريقيا[١]، وازداد معها التكالب الاستعماري الأوروبي في إفريقيا للحصول على المستعمرات، فكانت بريطانيا تسيطر على بعض المراكز المهمة، مثل رأس الرجاء الصالح (الكاب) منذ ١٨٠٠م، وغانا منذ ١٨٨٤م، ومنذ ذلك الوقت واجهت بريطانيا منافسةً شديدة من قِبَل فرنسا، ثم من قِبَل إيطاليا وألمانيا، فكان لفرنسا نفوذٌ يكاد يكون متقارباً في تونس، فاحتلتها سنة ١٨٨١م، وأيدت ألمانيا هذه الخطوة الاستعمارية، وذلك لتُنسي فرنسا ما حدث للألزاس واللورين.

وفي عام ١٨٨٢م احتلت بريطانيا مصر غير مكترثة بالاحتجاج الفرنسي[٢]، وفي عام ١٨٨٤م أعلن بسمارك أنّ منطقة (جنوب غرب إفريقيا- ناميبيا) أصبحت تحت الحماية الألمانية، وفي الشهر نفسه عرض على جول فيري الذي أصبح وزيراً للمستعمرات الفرنسية تعاون ألمانيا وفرنسا ضدّ بريطانيا، فوافق جول فيري على ذلك، غير أنه كان حذراً من هذه الخطوة، وأعلنت الدولتان اعتراضهما وعدم اعترافهما بالمعاهدة (البريطانية- البرتغالية) حول الكونغو- كما سيأتي في العرض لاحقاً-، وفي يونيه ١٨٨٤م اتضحت لبريطانيا رؤية عزلتها، فاعترفت بحماية ألمانيا لجنوب غرب إفريقيا، وتخلّت عن معاهدتها مع البرتغال.

لكنّ هذه الرؤية البريطانية كانت قد توضحت بعد فوات الأوان، لأنّ الخطوات التي اتخذها بسمارك للتقارب مع فرنسا والاتفاق معها ضدّ المصالح البريطانية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً. ومن الخطوات التي نفذتها ألمانيا ضمّ توجولاند والكاميرون في يوليو ١٨٨٤م، كونها متاخمةً لمناطق النفوذ البريطانية هناك، ولقد كان وقع ضمّ الكاميرون أمراً مزعجاً لبريطانيا؛ لأنها كانت في

(١) دياب (أحمد إبراهيم)، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، كلية الآداب/ جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ص١٢٣.

(٢) هريدي تسن (فرغلي علي)، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف -الاستعمار- الاستقلال، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مطبعة الجلال، العامرية- الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص١٣٧.

مخططاتها الاستعمارية لتكون مركزاً لرئاسة مستعمراتها هنـاك. وفي أغسطس ١٨٨٤م توسعت ألمانيا في جنوب إفريقيا حتى احتلت كلّ نقطة في الساحل بين مستعمرة (الكاب) وأنجولا البرتغالية[١]. وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على بعض أجزاء من القارة الإفريقية، فوجدت المجال خصباً في الجانب الشرقي، فقامت بوضع قدم لها في منطقة خليج عصب شمال أوبوك (جنوب جمهورية جيبوتي)، كما تطلعت إلى تونس وإلى طرابلس الغرب[٢]. وفي أكتوبر ١٨٨٤م وصل التفاهم الفرنسي الألماني قمّته حين قدّمتَا الدعوة لبريطانيا لحضور مؤتمر برلين لبحث المسائل الدولية المتعلقة بنهرَي الكونغو والنيجر، ولوضع خطة لسياسة الضمّ والتوسع في الساحل الإفريقي[٣].

إذن؛ قُبيل انعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/ ١٨٨٥م كان لإنجلترا وفرنسا والبرتغال الدَّور البالغ والفعّال في تلك الفترة، وكانت البرتغال تدّعي سيطرتها على مناطق شاسعة من القارة أيام مجدها فترة الكشوف الجغرافية خلال القرن السادس عشر، لكنّ احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن فعّالاً ومؤثّراً، وبدأت إنجلترا تعيد هذه الأمجاد في أذهان البرتغاليّين خصوصاً بعد أن ظهرت نيات الملك «ليوبولد الثاني» ملك بلجيكا في حوض الكونغو، هذا الأمر جعل الدول تنظر بعين الشك والريبة إلى تلك المحاولات للسيطرة على خامات نهر الكونغو، بل كانت سبباً في تأجيج تفكير وتشجيع بريطانيا لدولة البرتغال على إحياء هذه الادعاءات القديمة في المنطقة ما بين خطَي عرض ١٢ درجة و٨ درجة جنوباً، بل راحت تسعى لعقد معاهدة معها في يوم ٢٦ فبراير ١٨٨٤م، وعلى الرغم من أنّ هذه المعاهدة قد لقيت معارضةً قوية من جانب البرلمان البريطاني ولم يعتمدها، فإنّ مجرد تفكير بريطانيا في إعطاء هذه المنطقة الحيوية من إفريقيا كان عاملاً قويّاً في دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الإفريقية، بل أحدث تقارباً بين فرنسا وألمانيا للوقوف معاً ضدّ هذه المعاهدة البريطانية البرتغالية.

حيال ذلك؛ قام بسمارك بعرض فكرة مؤتمر دولي تُطرح فيه مسألة الكونغو وغيرها من المسائل على طاولة البحث، واشتركت ألمانيا وفرنسا في توجيه الدعوة في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤م لعقد المؤتمر، وفي الوقت نفسه تكون بريطانيا مجرد مدعوّة لمثل هذا المؤتمر، وليست صاحبة الدعوة لانعقاده، في الوقت الذي كانت تُعَدّ فيه من طليعة الدول الاستعمارية في العالم.

وكانت فرنسا قد استقرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر في الجزائر، ثم بدأت تبحث لها عن موضع قدم على الساحل الغربي من القارة، وازداد تطلعها نحو النيجر والغابون، وقادها السعي نحو مناطق جديدة إلى بسط نفوذها على جزيرة مدغشقر، وكانت كلّ هذه الجهود سبباً في أن تسلك بريطانيا أسلوباً مشابهاً، حيث سيطرت على بعض المناطق في جنوب القارة حتى نهر أورانج وخليج دالجو في غرب إفريقيا، هذا إلى جانب السيطرة على بتشوانالاند، كما قامت بتدعيم نفوذها في مملكة المتابيلي بوسط القارة، وأخيراً مدّت السيطرة على منطقة زنجبار في الشرق[٤].

وخلاصة القول: أنّ مع هذه التصرفات من جانب بعض القوى الأوروبية، وفي المناخ الذي سيطر فيه الشك والخوف عليها تجاه القوى الأخرى، بدأت الرؤى تتضح والخيوط تتجمع نحو عقد مؤتمر دولي، تناقش فيه كلّ الاتجاهات ومختلف الزوايا التي يمكن على أساسها أن تبدأ مرحلة توزيع هذه القارة بخدماتها وثرواتها دون أي اعتبارٍ لأبنائها، فانتهزت الدول الأوروبية عملية عقد المعاهدة بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤م لتكون الذريعة نحو الدعوة لعقد مؤتمر برلين[٥].

(١) دياب (أحمد إبراهيم)، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) عليان (عادل محمد حسين)، كاظم (خالد سعود)، الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق لإفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة جامعة تكريت، العدد الرابع، المجلد ١٩ كلية التربية أسمراء، قسم التاريخ، ص.ص (٣٥٧-٤٠٢).

(٣) دياب (أحمد إبراهيم)، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٤) هريدي تسن (فرغلي علي)، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف - الاستعمار- الاستقلال، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مطبعة الجلال، العامرية- الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص.ص (١١٥-١١٦).

(٥) نفسه، ص١١٧.

ثانياً: التنافس الاستعماري على إفريقيا[1] وانعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م):

إنّ تاريخ إفريقيا الحديث متصلٌ بعلاقة الأوروبيّين بالقارة، تلك العلاقة التي بدأت بمحاولات الكشف عن خباياها، ثم انتهت إلى الاستعمار الذي اشتدت حدّته حتى كادت الدول الأوروبية ذاتها أن تصطدم بعضها بالبعض الآخر في سبيل الاستحواذ على أكبر نصيبٍ من هذه الغنيمة، التي ظهر أنها تستطيع أن تقدّم لهم خدمات خاصّةً بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا، مع ازدياد الحاجة للمواد الخام وللأسواق ولتصريف الفائض من الإنتاج، وأيضاً بعد اكتشاف العالم الجديد وظهور الحاجة للأيدي العاملة القوية الرخيصة لتعميره لتحقيق الرفاهية للأوروبيّين[2]. إذن؛ فالاستعمار نتيجةٌ وحتميةٌ لضرورة اقتصادية، فالعامل الاقتصادي يأتي في مقدمة الدوافع المباشرة للتوسعية الأوروبية[3].

ويطول الحديث عن أساليب الاستعمار ودوافعه الكثيرة والواهية للتوسع منذ القرن الخامس عشر، لكنها تتمحور

مؤتمر برلين جاء تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية

حول هدف رئيس، هو وضع سيطرته على أقطار إفريقيا، وكان للبرتغاليّين ورائدهم هنري الملاح[4] دَورٌ فعّال في إنشاء قواعد حربية ونقاط ارتكاز في أجزاء متفرقة من السواحل الغربية والشرقية لإفريقيا، وكانت تلك القواعد

(١) إفريقيا: من قارات العالم القديم، التي يعتقد البعض أنها قد تكون الوطن الأول للإنسان، لكن مع ذلك فقد ظلت معرفة العالم الخارجي بها، أو على الأقل بما في داخلها، ضعيفاً حتى القرن التاسع العشر، حين نشطت حركة الكشوف الجغرافية، فأخذ النقاب ينكشف عن خبايا هذه القارة، ولذا فقد أطلق البعض على القارة الإفريقية تعبير (القارة المظلمة) أو السوداء، أي القارة التي لا يعرف العالم عمّا بداخلها الشيء الكثير، وقيل إنّ التسمية ترتبط بسواد بشرة سكانها. لتفاصيل أكثر حول كشف القارة الإفريقية؛ ينظر إلى الفصل الأول بعنوان: مولد إفريقيا المعاصرة لـ: رياض (محمد)، عبد الرسول (كوثر)، إفريقيا- دراسة لمقومات القارة-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٣، ص ٢٥.

(٢) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، "تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر"، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٧م، ص٥.

(٣) قنان (جمال)، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق الهيلتون ٠٢-٢٠٠٦/٠٧/٠٣م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ٢٠٠٧م، جمع وتنسيق المحاضرات من قبل: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، ص٥٠.

(٤) هنري الملاح (١٣٩٤-١٤٦٠م): أمير برتغالي، شجّع اكتشافات شاطئ إفريقيا الغربية خلال القرن ١٥م، وقد ساعدت هذه الاكتشافات على تقدّم دراسة الجغرافيا، وجعلت البرتغال رائدةً في الإبحار عبر الدول الأوروبية في هذا الوقت، وقد أرسل هنري أكثر من ٥٠ حملةً دون أن يصحب بنفسه أيّاً منها. كان هنري، ابن الملك جون الأول والملكة فيليبا، شابّاً جادّاً مولعاً بالدراسة، مع اهتمام خاصٍّ بالرياضيات والفلك، وأراد هنري، وشقيقاه الأكبَر منه دوارتي وبدرو، أن يُثبتوا أنهم يستحقون الإشادة. وبموافقة من والدهم نظموا جيشًا، واستولوا على مدينة تجارية مهمّةً في المغرب، ورُسّمَ الأخوة نبلاء، كما نُصّب هنري حاكماً لهذه المدينة، وأثارت الطرق التجارية بين هذه المدينة وداخل إفريقيا اهتمام هنري في جغرافية إفريقيا، وقد أراد هنري أن يوسع تجارة البرتغال ونفوذها عبر الشاطئ الإفريقي، وأمّل أيضاً أن يجد مصدر الذهب الذي كان يحمله التجار المسلمون شمالاً من إفريقيا الوسطى لمئات من السنين. وقد ساعدت مهارات هنري في الرياضيات والفلك على تنظيم حملات عبر الشاطئ الشمالي الغربي الإفريقي، ومع وفاة هنري، في عام ١٤٦٠م، وصلت سفن البرتغال إلى شاطئ سيراليون، وقد خطط وجهز هنري المال اللازم للكشوف، وساعده معدّو الخرائط، والفلكيون، والرياضيون، الذين ينتمون إلى العديد من الجنسيات، وقد شملت رحلات المكتشفين البرتغاليين رحلات كلٍّ من: فاسكو دي جاما، وبارتولوميو دياز، حول الرأس الجنوبي من إفريقيا (رأس الرجاء الصالح)، انظر: http://egypt-blew.blogspot.com

على هيئة قلاع حربية حصينة، يعسكر فيها فريقٌ من جنود الاستطلاع، ولم يكن لدى الاستعمار البرتغالي قدرةٌ على النفاذ نحو المناطق الداخلية في بداية الأمر، حيث لقي مقاومةً شديدةً من لدن الإفريقيّين، وعرقلت تقدّمه الطبيعة القاسية العنيفة، ولهذا فقد مضت أعوامٌ طويلة قبل أن يتوافد الرحالة والمكتشفون[1] المزودون بالعلم والمال والخبرة نحو داخل القارة، هؤلاء هُم الذين فتحوا الثغرات في جوانب القارة، التي تسلل منها المبشرون، ومن ورائهم التجار المغامرون، ثم عصابات النهب، ثم جيوش الاحتلال.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت إفريقيا تموج بالمكتشفين والمغامرين والمنصرين والتجار الانتهازيّين، وأخذ كلٌّ منهم يخطط الحدود، ويُعِدّ ويزوّر المعاهدات، ويعقد معاهدات «الحماية» مع زعماء القبائل البسطاء، أو الحكام الذين غُلبوا على أمرهم أمام «بنادق البارود»، وأخذت الدول الأوروبية تؤازر مبعوثيها، وتناصر كلٌّ دولة رجالها، وتدّعي وضع اليد على المساحات المبهمة الواسعة، وكادت الحرب تنشب من أجل التسابق على المستعمرات، فانعقد مؤتمر برلين الشهير في عام ١٨٨٤م، وانفض في عام ١٨٨٥م، بعد أن اتفق حكام أوروبا على توزيع المغانم[2].

وقبل الخوض في دراسة مؤتمر برلين لعام (١٨٨٤-١٨٨٥م) يستوجب أن أقدّم عرضاً سريعاً للوضع الأوروبي الدولي في الفترة السابقة لانعقاده، بالرجوع قليلاً إلى عام ١٨٧١م، الذي شهد دخول الألمان إلى فرنسا، وكان ذلك نذيراً بإنهاء عصرٍ وبداية عصرٍ جديد، بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوروبا، فقام بسمارك بتقريب معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول (بروسيا)، من أجل إنشاء اتحاد يُمكّن لألمانيا من الدخول في عالم الصناعة، وأدى هذا بالفعل إلى ظهور دولة أوروبية جديدة، استطاعت أن تنافس فرنسا عسكريّاً، وبريطانيا صناعيّاً.

ثالثاً: التنافس الاستعماري على إفريقيا بالدخول الألماني:

عندما حققت ألمانيا وحدتها سنة ١٨٧١م بعد انتصارها على فرنسا، بدأت حركةٌ ثورية حولت الشعب الألماني إلى شعبٍ عملي، وجّه قوّته إلى ميادين الصناعة والتجارة، واستطاعت الحكومة الألمانية أن تسطر سياسةً صناعية موحدة، على إثرها أعطت عنايةً كبيرة لتنمية القوة البحرية، فتضاعفت سفن الإمبراطورية الألمانية في الفترة (١٨٧٠-١٨٩٠م) إلى سبعة أمثالها، لترتفع الأصوات عاليةً مطالبةً بمستعمرات لتنافس مصانع أوروبا، والبحث عن مناطق غنية تمدها بالمواد الخام اللازمة لتطوير صناعتها، فوجدت ألمانيا ضالتها المنشودة في القارة الإفريقية[3].

واندفع الرأسماليون الألمان إلى سواحل إفريقيا، وطلبوا من حكومتهم المراسيم التي تبيح لهم حقّ الاتجار في المناطق التي يجدونها ملائمةً كمجالٍ لنشاطهم، فاستجابت الحكومة الألمانية لرغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمراتٍ لألمانيا لترويج تجارتها[4].

وفي عام ١٨٧٨م؛ أُنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية في مدينة برلين، وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا، لتترسخ جهودهم في عام ١٨٨٢م بإنشاء الجمعية الألمانية للاستعمار German Colonial Society في

(١) وفي هذا المجال المبكر تلمع أسماء كثيرة معروفة، منهم: غوردون وستانلي وسبيك ولفنجستون ولوجارد وفارشان وسيسيل رودوس وبرازا، وقد كان كلٌّ منهم يعمل لحساب بلده أو لمن يدفع الثمن، مثلما فعل هنري ستانلي الأمريكي، حينما باع الكونغو للملك ليوبولد الأول البلجيكي.

(٢) عبد العزيز (إسحاق)، نهضة إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص.ص (٧٨-٧٩).

(٣) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، مرجع سابق، ص.ص (١٦١-١٦٣).

(٤) حول موضوع الطرف المؤيد لضرورة التوسع الاستعماري، واضطرار بسمارك إلى أن يصبح استعماريّاً رغماً عنه، وحصول ألمانيا على مستعمرات غنية لتوفر لها المواد الخام التي تتطلبها الصناعات الحديثة، وكذا إيجاد أسواق لتصريف منتوجاتها، انظر: جلال (يحي)، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الأزرايطة-الإسكندرية، ص.ص (٣٨٤-٣٨٦).

مدينــة فرانكفورت، مما أدى إلــى مضاعفة نشاط الألمان الاستعماري.

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، لتتمكن في عام ١٨٨٤م من إصدار صحيفة باسمها، سُمّيت «الصحيفة الاستعمارية»، والتي ضمّت أكثر من عشرة آلاف عضو.

كــان بسمارك، الــذي دعا إلــى انعقاد مؤتمــر برلين عام ١٨٨٤م، يعارض إنشــاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحــار؛ حتى يظلّ محتفظاً بمكــان الصدارة داخل القارة الأوروبيــة، وقــد سعــى إلى تعطيــل ذلك بعــدة اعتبارات، منهــا: الرغبة في تحقيق الأمن للرايــخ الألماني، والابتعاد عن مشكلات الاستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك المباشر مع فرنسا، ومنها عدم اقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل دولته، واعتقاده الجازم بأنّ الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيّين، وعلــى هذا ظــلّ بسمارك وقتــاً طويلاً من الزمــن يعارض السياسة الاستعمارية، غيــر أنه لم يلبث على رأيه الثابت، ونظــراً للظروف الداخلية وإلحــاح مواطنيه عدل عن رأيه في ذلك[١]، حتى إنه في غضون عام واحد كانت ألمانيا قد كوّنت لنفسها إمبراطوريتها الإفريقية[٢].

رابعاً: التحضير لمؤتمر برلين:

بــدأت ألمانيــا تخطــط لعقد هــذا المؤتمــر الدولي، وأخــذت تتقــارب وتذيــب الجليــد مــع فرنســا (العــدو التقليــدي)، وذلك من أجل حلّ مشكلات التقسيم وتنظيم عمليــات التوزيــع، ولمســت فرنسا في فكــرة الألمان لعقد المؤتمــر حلّاً مناسباً لها، فراحت تؤيد الاقتراح الذي فكّر فيه بسمارك في يونيه ١٨٨٤م، وبالاتصال بالدول الأوروبية صاحبــة المصالح صار هناك شبــه إجماع على الاشتراك في عقد هذا المؤتمــر الدولي، حتى من بريطانيا، التي لم تعلــم به إلا قُبيل انعقاده، وهــذا بمساعٍ من ألمانيا وفرنسا بعد الموافقة على حضورها[٣]، الذي جاء لتنسيق النشاط الأوروبي في إفريقيا[٤].

خامساً: المؤتمر وأهم انجازاته:

بــدأت سلسلةٌ من الاتصــالات المارثونية بين ألمانيا وفرنســا[٥]، وتكللت بموافقة فرنسا على مقترحات الألمان بشأن بنود المؤتمر، وهذا في ١٧ أوت (أغسطس) ١٩٨٤م، وتضمّنت هذه الأسس ما يأتي:

- حريــة التجــارة والملاحــة فــي حوض نهر الكنغو لجميع الدول الأوروبية دون إقصاء.
- تطبيق مبادئ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م بشأن حرية الملاحة في الأنهار الدولية.
- وضــع أُسس جديدة وتوافقــات إيجابية حول المناطــق التي يتمّ احتلالها مستقبلاً بين القوى الأوروبية، التــي لقيــت استجابــةً منها، وعلى هــذا الأساس تمّ عقد المؤتمــر الدولــي فــي مدينــة برليــن فــي ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤م[٦].

علــى هذا التوافق؛ انعقد المؤتمر في مدينة برلين في الفترة الممتدة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م إلى غاية ٢٦ فبراير ١٨٨٥م، وحضــره مندوبــو أربع عشرة دولــة، هي: ألمانيا، فرنســا، بريطانيا، بلجيكــا، البرتغال، إيطاليــا، إسبانيا،

(١) استطاع بسمارك خلال علاقاته الدولية أن يساهم بإقامة الاستقرار الأوروبي الذي دام من عام ١٨٧٠م وحتى عام ١٨٩٠م، وضمن هذه الفترة تزعمت ألمانيا السياسة الأوروبية، لقد نجح بسمارك في صرف أنظار فرنسا عن التوسع في القارة الأوروبية، ولكن خلفائه الذين أغرقهم بريق القوة والنفوذ غيروا سياسة ألمانيا بعد استقالته في ١٨ مارس ١٨٩٠م، انظر: القوزي (محمد علي)، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص١٠٣.

(٢) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، مرجع سابق، ص.ص (١٦١-١٦٣).

(٣) هريدي تسن (فرغلي علي)، المرجع السابق، ص.ص (١١٧-١٢١).

(٤) موسى (فيصل محمد)، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧م، ص١٣٣.

(٥) حــول الدبلوماسية الألمانيــة والفرنسية صــوب مؤتمر دولي لتحديد برنامج بعد تبادل وجهات النظر الفرنسية الألمانية،- المسائل الإفريقية، انظر:
- رنوفان(بيير)، تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤م)، ترجمة: جلال يحيى، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٧١م، ص.ص (٥٧٤-٥٧٦).

(٦) أبو عامود (محمد سعيد)، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، ص١٨.

النمسا، المجر، هولندا، روسيا، السويد، النرويج، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية- عضو ملاحظ فقط-[1]، جاء انعقاد هذا المؤتمر على مدار عشر جلسات كاملة.

بدأت الجلسة الأولى في ١٥ نوفمبر، واختُير تاريخ إنهاء الجلسة الأخيرة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥م، لإحياء الذكرى السنوية الأولى لتوقيع المعاهدة (البرتغالية- البريطانية)، ونجمت عنه قراراتٌ في شكل ميثاق عام General Act، تضمّن ثماني وثلاثين مادة، ووقعه ممثلو الدول المشتركة فيه؛ ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن جزءاً من الصراع.

وجاء في نصّ المادة الثامنة والثلاثين من ميثاق المؤتمر: أنّ المواد التي تعتمدها الدول المشتركة ستصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من قِبَل الدول كافة، **ومن أهمها:**

- تقرير حرية التجارة في حوض الكونغو.
- الالتزام بحرية الملاحة في نهرَي الكنغو والنيجر.
- الاعتراف بدولة الكونغو الحرة، التي صارت لاحقاً من ممتلكات بلجيكا.
- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها.
- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في غرب إفريقيا إلا بعد التبليغ المسبق للدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، وإبداء موافقتها على ذلك.
- إعلان الحماية من طرف الدولة المستعمرة على منطقةٍ ما من القارة الإفريقية مشروطٌ وموقوفٌ بالاحتلال الفعلي لتلك المنطقة.

هذا المؤتمر جاء وليد فكرة ألمانية من المستشار الداهية (بسمارك)؛ لتعزيز نزعته التوسعية الاستعمارية على أراضي القارة الإفريقية[2].

توزيع مناطق النفوذ في إفريقيا جاء بالشكل الآتي:

- **منطقة النفوذ الفرنسي، وتشمل:**
  - شمال إفريقيا: الجزائر- تونس- المغرب الأقصى- وفزان (إقليم من ليبيا).
  - غرب إفريقيا: السنغال- موريتانيا- مالي- فولتا العليا- النيجر- غينيا- ساحل العاج- الداهومي (بنين حالياً).
  - وسط إفريقيا: الكونغو- الغابون- تشاد- أوبانجي شاري (دولة إفريقيا الوسطى حالياً).
  - شرق إفريقيا: الصومال- ومدغشقر.
- **منطقة النفوذ البريطاني، وتشمل:**
  - جنوب قارة إفريقيا: أقاليم جنوب إفريقيا- نياسلاند (ملاوي حالياً)- روديسيا (زامبيا وزيمبابوي).
  - غرب إفريقيا: غامبيا- سيراليون- ساحل الذهب (غانا حالياً)- نيجيريا- وجزء توجو والكاميرون (الألمانيتَين).
  - شرق القارة: كينيا- أوغندا- الصومال- تنجانيقا (تنزانيا حالياً).
  - شمال إفريقيا: مصر- برقة وطرابلس (أقاليم من ليبيا).
- **منطقة النفوذ البلجيكي، وتشمل:**
  - حوض الكونغو الغني؛ بأكمله.
- **منطقة النفوذ الألماني، وتشمل:**

دخلت ألمانيا متأخرةً في ميدان التنافس الاستعماري؛ إلا أنها تحصلت على: توغو، والكاميرون في الغرب، ومنطقة جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً)، تنجانيقا (تنزانيا حالياً) في شرق القارة، بالإضافة إلى: رواندا وبورندي.

- **إيطاليا:** هي الأخرى دخلت متأخرةً في ميدان التنافس الاستعماري، لكن وبالرغم من هذا استطاعت أن تحصل على: أجزاء من الصومال وليبيا، واعتدت على الحبشة.
- **إسبانيا:** بعد أن فقدت معظم مستعمراتها بأمريكا اتجهت إلى إفريقيا، وسيطرت على مناطق ضعيفة، وهي: سبتة، ومليلة، وإقليم الريف، وايفني، وصحراء وادي الذهب، وغينيا الاستوائية، وجزر الكاناري

(١) حضرته الولايات المتحدة الأمريكية كملاحظ فقط؛ لأنها كانت في عزلة.

(٢) هريدي تسن (فرغلي علي)، مرجع سابق، ص.ص (١١٧-١٢١).

وفرناندوبو، ورانوبون، وكلها في شمال إفريقيا وغربها.

- **البرتغال:** هي الأخرى بعد أن ضعف مركزها الدولي في القرن ١٩م لم يبق لها سوى: موزنبيق في شرق القارة، وأنجولا- غينيا بيساو- وجزر ساوتومي وبرانسيب، والرأس الأخضر، ومادير في غرب إفريقيا[١].

سادساً: تأثير مؤتمر برلين على السياسة الاستعمارية:

انتهى مؤتمر برلين بتقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية الكبرى، التي تقاسمت فيه غنيمة الخريطة الجيوسياسية والاقتصادية، ففازت فرنسا بالنصيب الأكبر من ناحية الاستحواذ على المساحة، وبريطانيا فازت بالنصيب الأكبر من ناحية الأقاليم الغنية بالثروات، وتلتها كلٌّ من: بلجيكا وألمانيا، وبدرجة أقلّ البرتغال، أما بالنسبة لكلٍّ من: إسبانيا وإيطاليا فقد حازتَا على مجموعة من الأراضي الصحراوية الشاسعة في شمال القارة وشرقها.

وسادت تلك الأوضاع حتى قيام الحرب العالمية الأولى[٢].

وكذلك كانت قرارات المؤتمر ذات مستوى عالٍ بشأن تجارة الرقيق، التي لعبت فيها ألمانيا دَوراً كبيراً، وكذلك تناول المؤتمر التجارة الحرة، وأيضاً الحاجة الملحة لتثبيت الاحتلال في المستعمرات قبل البدء في ضمّ غيرها من المناطق، لأنّ مدة انعقاد المؤتمر، وهي ستة أشهر، قد شهدت أشهر عمليات الضمّ السريع في تاريخ تقسيم القارة السمراء، وكان ذلك على أيدي ألمانيا نفسها، فبينما كان المؤتمر جاري الانعقاد أعلن بسمارك أنّ حكومته تبسط حمايتها على تلك الأجزاء من شرق إفريقيا، التي حصل فيها «كارل بيترز» وجماعته على معاهدات مشكوك فيها من زعماء مزعومين خلال رحلة واحدة لم تستمر إلا أسابيع قليلة، ومن ثَمّ بدَا واضحاً للمشاركين في المؤتمر أنه لابدّ من تقسيم القارة كلها.

واستطاع الملك البلجيكي «ليوبلد الثاني» أن يخرج من المؤتمر بالنصيب الأوفر من أرض الكونغو، حيث وجدت الدول الأخرى نفسها مضطرةً إلى تقبّل قرارات المؤتمر الخاصّ بقيام دولة الكونغو الحرة، وعلى رأسها إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها «ليوبلد الثاني»، فبريطانيا استولت على ميناء (لاجوس) في نيجيريا، وعلى (بيتشوانالاند)[٣]، ولم توقف أطماعها عند هذا الحدّ حتى ضمّت كلّ أراضي نيجيريا إلى أملاكها، وكان ردّ فرنسا أنها وجهت عناية خاصّة للبعثة الكشفية إلى الكونغو.

وهكذا تركزت اتفاقية برلين التي وقعتها الدول الأوروبية على حوض نهر الكونغو الشاسع، ليتحول إلى منطقةٍ جديدة، أطلق عليها اسم: دولة الكونغو الحرة، وبهذا حكم «ليوبولد الثاني» ملك بلجيكا دولةً تترامى أطرافها إلى مليون كم مربع، هذا ما يؤكده المؤرخون: أنّ «قرارات مؤتمر برلين جاءت بمثابة شهادة استثمار مُنحت إلى «ليوبولد الثاني»، فحكم بلاداً، تبلغ مساحتها ٧٠ مرّةً قدر مساحة بلجيكا، حُكماً فرديّاً مباشراً».

على هذا الأساس؛ مهدت الاتفاقية لمنح ألمانيا الحرية بتوسيع النشاط الاستعماري في إفريقيا، ما جعلها منذ عام ١٨٨٤م تسيطر على مناطق واسعة جدّاً في إفريقيا، تشمل: جنوب غرب إفريقيا، وتنجانيقا[٤]، والكاميرون، وتوجولاند[٥]، وهليجولاند[٦] ذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة للدفاع البحري لألمانيا[٧].

---

(١) القوزي (محمد علي)، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات دار النهضة العربية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص.ص (١١٦-١١٧).

(٢) عبد العزيز (إسحاق)، مرجع سابق، ص٩٧.

(٣) حالياً دولة بوتسوانا في القسم الجنوبي من قارة إفريقيا.

(٤) حالياً دولة تنزانيا في شرق القارة.

(٥) حالياً دولة توغو في غرب القارة.

(٦) حالياً دولة ناميبيا جنوب غرب إفريقيا، أكثر التفاصيل حول: جغرافية وسكان وتاريخ واستعمار هذه الدول الأربعة وأخرى، انظر:
- ياغي (أحمد إسماعيل)، شكر (محمود)، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر،- قارة إفريقيا- الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

(٧) هريدي تسن (فرغلي علي)، مرجع سابق، ص.ص (١١٧-١٢١).

وناقش المؤتمر خلال جلساته الرئيسية مسألة حرية التجارة في نهر الكونغو، وهي المسألة التي استغرق بحثها أسبوعين، وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى بحث قضية حرية الملاحة في حوض الكونغو، والنيجر، واستغرقت شهراً كاملاً، ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية، وعاد المؤتمر ليستأنف أعماله مرّةً أخرى في السابع من شهر يناير، حيث بحث قضية شروط الاحتلال مستقبلاً، وبعد شدٍّ وجذبٍ بين الوفود تمّت الموافقة في النهاية على صياغة مواد الاحتلال الفعلي؛ على أن تكون في فصلٍ مستقل من المرسوم النهائي.

ويتضح جلياً أنّ نسبة ١٠٪ فقط من خارطة إفريقيا قبل انعقاد المؤتمر كانت محتلةً من طرف الدول الأوروبية، وبعد انعقاده توسعت مساحة الأراضي التي استحوذت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية بنحو ٨٠٪ من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية، وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه طوال ثلاثة قرون بعد الكشوف الجغرافية، وبالتالي أضحت كامل القارة الإفريقية تقريباً واقعةً تحت السيطرة الاستعمارية، وهذا التكالب نجم عنه تحرك القوى الوطنية الإفريقية، ومحاولة توحيد كلمتها مع الحركات الإصلاحية الإسلامية، فشهدت القارة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حملةً مسعورة متتالية على يد الدول المستعمرة، في شنّ الحروب والضغائن ضدّ القوى الإسلامية، ولم يتوقف الصدام حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

وهكذا تمّ في مدينة برلين، ومن دون حضور ممثلين عن الدول الإفريقية، وضع أُسس لتقسيم القارة الإفريقية، ذلك التقسيم الذي لم يضع في الاعتبار توزيعات القبائل والعشائر، فحوّل إفريقيا إلى وحدات قزمية صغيرة، صارت الأساس للحدود الإفريقية الحالية[١].

ونتيجةً لقرارات ذلك المؤتمر شهدت القارة تكالب الدول الأوروبية على عقد اتفاقيات مع زعماء القبائل الإفريقية، ومما يلاحظ أنّ قرارات هذا المؤتمر كانت سرّيةً ولم تعط للإفريقيّين أيّ اعتبار، كأنما إفريقيا قارة خالية من السكان[٢]!!

ومن هنا نجد أنّ هذا المؤتمر قسّم القارة الإفريقية بشكلٍ ينسجم مع مواقف الدول الأوروبية، وأعطى المؤتمر اعترافاً دوليّاً لموقفٍ كان موجوداً بالفعل، حيث بدأت الدول بعد المؤتمر التكالب الشرس على القارة الإفريقية بشكلٍ عنيفٍ وسريع، فأخذت كلُّ القوى تقدّم ادعاءاتها على مختلف مناطق القارة[٣].

وحريٌّ التنويه بأنّ الفترة ما بين ١٨٧٠م و١٨٩٠م كانت فترة تحوّل في السياسة الأوروبية، إذ أعطى مؤتمر برلين الثاني إشارة الضوء الأخضر للتحرك نحو استعمار إفريقيا، وسقط عن الدول الأوروبية قناع الحماية ونَشْر الحضارة؛ إلى مطامع الاستحواذ وتحديد مناطق النفوذ[٤].

سابعاً: تأثير مؤتمر برلين والسياسة الاستعمارية على المجتمعات الإفريقية على المستويين القريب والبعيد:

مما يلاحظ جليّاً أنّ قرارات مؤتمر برلين لم تضع في الحسبان حقوق الإفريقيّين؛ كونها كانت صفقة سمسرة على حساب السكان الأفارقة، لأنّ الدول الأوروبية تنافست في اقتسام الأراضي وخيراتها، مع التجنّب الودي فيما بينهم على الوقوع في صدام أو احتكاكٍ عسكري من شأنه أن يؤدي إلى حروب أوروبية[٥].

وكنتيجةٍ لهذا التقسيم؛ فقد غيّر مؤتمر برلين ملامح القارة الإفريقية بعد أن نظّم عمليات السيطرة عليها، فالتواجد الإمبريالي بها كان له الأثر السيئ عليها، وهو ما تمثّل في هيمنة خانقة واستغلالٍ فاحش تسبّب في إفقار الأهالي الأفارقة، وأحدث انقلاباً في شرائح المجتمع

(١) نفسه.

(٢) القوزي (محمد علي)، مرجع سابق، ص١١٦.

(٣) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق، إبراهيم (عبدالله)، تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص٢٩١.

(٤) موسى (فيصل محمد)، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧م، ص.ص (١٢٩-١٣٠).

(٥) دياب (أحمد إبراهيم)، مرجع سابق، ص١٣١.

الإفريقي؛ بما أقدم عليه من سنٍّ لقوانين استثنائية، وتطبيقٍ لسياسة الأرض المحروقة لمواجهة كلّ أشكال المعارضة بما فيها الانتفاضات الإفريقية، واتباع سياسة «فرق تسد» قصد استمالة القبائل، وتحويلها إلى أداة تخدم مصالحه، وتقف حائلاً دون تطور الحركة الوطنية وتوحيدها[١].

١. مشكلة الحدود:

اضطرت الدول الأوروبية لعقد المؤتمرات لوضع نظام خاص فيما بينها لتقسيم القارة وتحديد حدودها، ولعلّ مؤتمر برلين الثاني ١٨٨٤/١٨٨٥م من أهمّ هذه المؤتمرات، ولم تنته آثاره، وكذا الأسس التي اتبعتها الدول الاستعمارية في تقسيم القارة إلى اليوم، فلم يراع في ذلك أيّ تكامل اقتصادي أو لغوي أو حضاري، كما أنّ الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم أيّ دَور أو صوت مسموع في إنشاء الحدود، أو تكوين الوحدات السياسية المكونة لدولهم[٢].

فالدول الاستعمارية، وهي تتقاسم القارة الإفريقية المستعمَرة، لم تراع عند رسم حدود المستعمرات لا العوامل الجغرافية الطبيعية ولا البشرية، وإنما وضعت حدود المستعمرات على خرائط في وزارات الخارجية للدول الاستعمارية وفقاً لخطوط الطول والعرض الوهمية، وقد أدى ذلك إلى تقسيم القبيلة الواحدة وتفرعها في أكثر من دولة[٣]، ما أدى لظهور مشكلات الحدود التي مزقت القارة الإفريقية، وأدخلتها في دوامة نزاعات لا حصر لها فيما بين الدول المتجاورة في الحدود[٤].

ولم تُعط للدول الإفريقية أية فرصة لإبداء رأيها- كما أسلفنا ذكره، أو حتى لإجراء دراسة ديموغرافية على سكانها، وإنما لعبت المنافسة والتسابق للاستحواذ على

(١) بكاي (منصف)، "أضواء على تاريخ إفريقيا"، دار السبيل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م، ص.ص (١٩-٢٠).

(٢) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، مرجع سابق، ص.ص (١٨١-١٨٢).

(٣) الجمل (يحيى)، "الأنظمة السياسية المعاصرة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م، ص٦٩.

(٤) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، مرجع سابق، ص.ص (١٨١-١٨٢).

لعب الاستعمار دوراً كبيراً في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية في إفريقيا، وبخاصة الثقافة العربية الإسلامية

مناطق النفوذ دَوراً مهماً في ترسيم حدودها، ويمكن القول بأنّ الحدود رُسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في برلين سنة ١٨٨٥م.

٢. من خلال دراسة الخريطة السياسية الإفريقية تتضح الحقائق الآتية:

- أنّ عدداً كبيراً من الوحدات السياسية التي أُنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة؛ لأنها لا تملك كلّ مقومات الدولة.
- أنّ التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجَم عن قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة.
- لم يُراعَ عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان.
- أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهر في إفريقيا ستٌّ وأربعون وحدة سياسية، منها ١٣ وحدةً سياسية لا يوجد لها منفذٌ إلى البحر، بينما عدد الدول الداخلية في العالم كله (على غرار القارة إفريقيا) إحدى عشرة دولة؛ بكلٍّ من أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

وقد ترتبت على هذه الحدود المصطنعة مشاكل عدة بين الدول، كتحديد القبائل لمناطق الرعي، مشكل استغلال مصادر مياه الشرب، وكثيراً ما تتصادم العشائر حول تحديد المناطق وتعدي حدود الدولة المجاورة، خاصّةً في مواسم القحط والجدب[٥]، ومن هنا نستنتج أنّ الدول الأوروبية، وهي تتقاسم مناطق القارة فيما

(٥) القوزي (محمد علي)، مرجع سابق، ص٩٩.

بينها دون مراعاة الظروف الطبيعية والبشرية، وزعت الحصص حسب رغباتها وما يتناسب وقوتها، ولم تنته آثار مؤتمر برلين السيئة باستقلال المستعمرات، فلعنة التقسيم العشوائي ما زالت تلاحق الدول الإفريقية في صورة النزاع على الحدود، أو الضعف الاقتصادي الذي يدفع تلك الدول إلى البحث عن التكامل الاقتصادي.

٣. تداعيات السياسة الاستعمارية على المجتمعات في الميدان الاقتصادي:

حتمية التوسع الاقتصادي الإمبريالي للدول الأوروبية، والذي لم تطق أسواقه استيعابه، جعل من الضروري عليها البحث عن مناطق نفوذ جديدة في القارة الإفريقية، من أجل التبادل التجاري، وبغرض نهب خيراتها، لتمويل مصانعها ومشاريعها، وهو ما تمّ على مدار القرنَيْن التاسع عشر والعشرين[١].

كما أنّ تجارة الرقيق لم يقتصر تأثيرها على الجانب التجاري فحسب، بل تعداه إلى جوانب متعددة أخرى: كالاقتصادية والاجتماعية، فالنقص الحادّ في العمالة الإفريقية داخليّاً جعل القارة تتأخر عن نظيراتها في استثمار مواردها الاقتصادية فترةً طويلة، وخاصّةً في مجال الزراعة، حيث أدى هذا النقص إلى تخلّف الإنتاج وزوال الحِرَف، والمعروف عن مرتزقة تجارة الرقيق أنهم كانوا ينتقون اليد القوية والشابّة من الجنسَيْن، على عكس الشيوخ، مما أثّر بالدرجة الأولى في تطوّر الأجيال حينها، وبالتالي أُهملت الأراضي الزراعية المحلية[٢].

٤. مشكلة التخلف الاجتماعي:

نظراً للسياسات التي اتبعها المستعمرون في إفريقيا، والتي ترمي إلى إبقائها متخلفةً عن ركب الدول الغربية، فقد أصبحت تعاني من التخلف الاجتماعي والثقافي، **ومن أبرز مظاهره:**

- انتشار العادات والتقاليد الدخيلة المنافية للدين الإسلامي، كالوشم على الأجسام وما يسبّبه من أمراض، وإذكاء نعرات التمييز العرقية، مع بثّ الوهم في التبرك بالأضرحة والتخويف العقائدي بالخرافات والأساطير.
- التباين الصارخ في تكوين المجتمع؛ بظهور الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد.
- تفكك الروابط الأسرية بين أفراد العائلات والقبائل؛ بتعميق فكرة الحدود.

وقد خلّف الاستعمار حزمةً من المشاكل، منها الأمراض المعدية نتيجة الإباحية المؤدية إلى الوفاة، مثل السفلس، وكذلك الملاريا نظراً لنقص التداوي، بسبب انخفاض المستوى الصحي، **ومن أبرز أسباب هذا التخلف الصحي:**

- انخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية.
- الجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامّة.
- قلة وسائل العلاج الأولية.
- نقص الفرق الصحية والطبية المؤهلة[٣].

ومن الآثار التي تركها الاستعمار الأوروبي في إفريقيا «التفرقة العنصرية»، وهي من المشكلات العنيفة التي عانى منها الأفارقة في جمهورية جنوب إفريقيا، خصوصاً بعد أن تخلّصت روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) من هذه المشكلة بعد قيام الحكومة الوطنية فيها.

وتقوم السياسة التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا على أساس تقسيم السكان حسب لون البشرة، فهناك المستوطنون البيض الذين يتمتعون بامتيازات عديدة، وهناك الملونون وهم في المنزلة الثانية، ثم يليهم السود على الرغم من أنهم يمثّلون الأغلبية الوطنية أصحاب البلد الأصليّين، فإنهم محرومون من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الأخرى.

وقد خصّصت الحكومة للسود أحياء سكنية خاصّة بهم، عُرفت بالمعازل، وحرّمت عليهم مغادرتها، كما حرّمت عليهم استعمال وسائل المواصلات غير المخصّصة لهم،

(١) حدوش (حمزة)، نقمة الثروة، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المغرب، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٧م، ص٦٤.

(٢) مسألة الرق في إفريقيا- بحوث ودراسات- وقائع ندوة أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٧-١٩٨٥/٠٧/٢٩م، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م، ص٩٩.

(٣) القوزي (محمد علي)، مرجع سابق، ص٩٩.

كما حرّمت عليهم دخول المسارح المخصّصة للبيض أو فنادقهم، وامتد الفصل بين الأجناس إلى عدة مرافق، كالمصارف والمكاتب وغيرها، وكذلك امتد التمييز إلى التعليم والمستشفيات والمحاكم... وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم هذه الأوضاع الغريبة.

وعلى الرغم من المقاومة البطولية للأفارقة في سبيل حصولهم على حقهم الطبيعي في بلادهم، وعلى الرغم من استنكار الدول المتحضرة كلها والهيئات العالمية لهذا المظهر العنصري البغيض، الذي لا يقلّ بشاعةً عن الرق، فهو استرقاق في صورةٍ جديدة، وإهدار لحقوق أصحاب البلاد الأصليّين وآدميتهم، في سبيل رفاهية وسيادة وتعالي المستعمرين الدخلاء[١]، لم تستجب حكومة التمييز العنصري، ولم تنته هذه المأساة إلا بعد فترة عصيبة.

هذه بعض المشكلات التي تواجهها الدول الإفريقية، وهي مشكلات مترسبة من الاستعمار، ولعل تكاتف الدول الإفريقية وتضامنها، وفهمها لحقيقة هذه المشكلات، هو السبيل السليم لحلّ هذه المشكلات، حتى لا تتيح أية فرصة للدول الاستعمارية الانتهازية لاستغلال هذه الظروف التي تمرّ بها الدول الإفريقية لتحقق أطماعها الاستعمارية بطرقٍ ووسائل جديدة[٢].

وتحت هذه الممارسات والمؤثرات الوافدة على الحياة الإفريقية، بمختلف صورها، نشأ مجتمعٌ إفريقي لا هو بالمحافظ على عاداته وتقاليده ونُظمه الاجتماعية والسياسية، ولا هو بالذي تحول إلى مجتمعٍ غربي أو شبه غربي، فقوة هذه الآثار الأوروبية تتفاوت درجاتها من المدن للأرياف، ومن المتعلمين إلى غيرهم، ومن الذين اعتنقوا المسيحية إلى الذين بقوا على وثنيتهم، وبعض الأوساط غزتها هذه المؤثرات الأوروبية، وانتشرت بسرعةٍ فيها، مما جعل المفكرين من الأفارقة في حيرةٍ من أمرهم، ولم يُتح لهم الوقت الكافي للتمييز بين عناصرها الصالحة والطالحة، مما جعلهم يسيرون مع التيار الجارف دون التمكن من السيطرة عليه، وهذا ما يفسّر لنا التناقض الذي بدأ غداة الاستقلال[٣].

٥. مشكل التخلف الثقافي:

وعلى هذا الأساس رسمت الدول الاستعمارية الأوروبية سياستها في إدارة شؤون مستعمراتها، فاستغلت المستعمرات أسوأ استغلال، استغلت الأرض وما في باطنها من ثروة، وما فوقها من سكان، لتحقيق الرفاهية للأوروبيّين المستعمرين.

وفي خضم السياسات الاستعمارية الأوروبية دهس المستعمرون على كلّ ما هو إفريقي من عاداتٍ وتقاليد، وحاولوا محو ما يربط الإفريقي بماضيه من حضارةٍ ولغةٍ وتقاليد، وقد اختلفت السياسات الاستعمارية في قوتها التي مارست بها تعاملها مع الأفارقة[٤].

ولقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية في إفريقيا، وبخاصّةٍ الثقافة العربية الإسلامية، بما استخدمه من برامج وسياسات ترمي إلى نشر الثقافة الغربية واللغات الأجنبية، وقامت المؤسسات التنصيرية التي صحبت الاستعمار بهذا الدَّور، وقد كانت تجد الدعم من الدول الغربية والكنائس العالمية، فأقامت المدارس التي كان همّها الأول تنصير الأجيال الجديدة، فكانت لذلك موضع التحفظ من المسلمين الأفارقة، فحجبوا أبناءهم عنها، وانقطعوا عن التعليم، وعملوا بالرعي أو الزراعة، فلما استقلت البلاد لم يكن هناك متعلمون لتولي الوظائف الحكومية وتولي الحكم إلا الجيل الذي أعدّه الاستعمار على صورته، وهكذا فقَدَ بعض الأفارقة شخصيتهم الثقافية، واغتربوا عن منابع حضارتهم، مما يفسّر لنا أنّ الدول الاستعمارية اتخذت سلاح الثقافة كوسيلة للتسلط الاستعماري، لتثبيت دعائم استعمارها السياسي[٥].

هكذا غيّر مؤتمر برلين الملامح الرئيسية للقارة الإفريقية بعد أن نظّم عمليات السيطرة عليها، ولا ريب في

(١) دياب (أحمد إبراهيم)، مرجع سابق، ص.ص (١٥٨-١٥٩).

(٢) عطا الله الجمل (شوقي)، عبد الرزاق إبراهيم (عبدالله)، مرجع سابق، ص.ص (٤١٤-٤١٥).

(٣) دياب (أحمد إبراهيم)، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٤) القوزي (محمد علي)، مرجع سابق، ص.ص (١٨١-١٨٢).

(٥) موسى (فيصل محمد)، مرجع سابق، ص١٦١.

أنّ السياسة الأوروبية المنبثقة عن ذلك المؤتمر كان لها أوخم العواقب، وكانت أحد الأسباب الحقيقية في تخلّف المجتمعات الإفريقية اجتماعيّاً، ومنها زيادة حجم مشاكل اللاجئين والمهجّرين، مع تنامي ظاهرة الفقر والأمية والأمراض والأوبئة الفتاكة، وظهور سياسة التمييز العنصري، وخلق أزمة الهُويّة، وترسيخ السياسة العنصرية، وظهور نخبة موالية للاستعمار، والانحلال الخلقي، والترويج لفكرة رقي الجنس الأوروبي المستعمِر على غيره من الأجناس، وخصوصاً الشعوب السوداء، وغيرها الكثير من الأعمال القذرة والجرائم الوحشية التي ارتكبها الأوروبيون من مختلف الجنسيات، وخير دليل على ذلك النشاط الاستعماري الفرنسي البشع والأكثر جرماً وعنفاً في الجزائر، وفي شمال إفريقيا وغربها ووسطها، ولا ننسى أطماع الاستعمار البريطاني وأعماله الخبيثة في إفريقيا وجنوبها وغربها وشرقها، وتعتبر قصة الاستعمار البلجيكي للكونغو من أبرز الأمثلة على خداع الأوروبيّين وتنكرهم لكلّ القيم الإنسانية، وكان هذا من العوامل التي أثارت الإفريقيّين ضدّ الدخلاء والأجانب.

لقد بقيت ملامح هذه الآثار السلبية المحددة، وبدرجاتٍ متفاوتة، حتى بعد استرداد الأفارقة لبلادهم بالاستقلال الوطني، وخروج الاستعمار وتولي الوطنيّين السلطة، فقد واجههم المشاكل المتعددة التي هي بالأساس من مخلفات الاستعمار، مثل مشاكل الحدود المصطنعة، ومشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إذن؛ تلك هي الظاهرة الاستعمارية، ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، التي حفزت الدول الأوروبية على الاستعمار، وأدت إلى سقوط معظم قارة إفريقيا تحت سيطرتها لفترةٍ طويلة من الزمن، نتج عنها بؤسها وشقاؤها وتخلفها عن ركب الحضارة والتقدّم، وكلّ المشاكل التي تتخبط فيها الآن بعد أن تحررت، وذلك- بلا شك- يتنافى مع مبادئ الحرية والإخاء والمساواة التي نادى بها رواد العصر الحديث في أوروبا نفسها[1].

الخاتمة:

مما سبق أستخلص جملةً من الاستنتاجات، وجب عليّ الوقوف عندها، وتتمثل في:

أولاً: مما زاد من حدّة التنافس الاستعماري سعي كلّ دولة إلى بناء إمبراطورية شاسعة، وأمام ازدياد حدّة التنافس الاستعماري على القارة الإفريقية ارتأت الدول المتنافسة ضرورة عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كافة الاتجاهات ومختلف الزوايا التي يمكن على أساسها أن تبدأ مرحلة توزيع هذه القارة ووضع «فرامل» لشراهية بعض المحتلين الأوائل دون اعتبارٍ لشعوبها، فانتهزت الدول الأوروبية عملية عقد المعاهدة (البريطانية- البرتغالية) في ١٨٨٤/٠٢/٢٦م لتكون ذريعةً نحو الدعوة لعقد المؤتمر، ولتحديد «قواعد العمل».

ثانياً: أنّ مؤتمر برلين قد قسّم القارة الأوروبية بشكلٍ ينسجم مع مواقف الدول الأوروبية، ومنح المؤتمر اعترافاً دوليّاً لوضعٍ كان موجوداً بالفعل «شرعية الأقوى، وليس شرعية دولية»؛ لأنه لم تشارك فيه دول العالم الثالث.

ثالثاً: أنّ مؤتمر برلين جاء تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي على تلك القارة، كما أنه ثمرةٌ من ثمار الدبلوماسية الأوروبية في تكالبها للسيطرة على القارة برمّتها، ففي سنة ١٨٩٣م، أي بعد عقدٍ واحد من مؤتمر برلين، كانت كلّ القارة قد تمّ اقتسامها بين القوى الأوروبية، وانخفضت نسبة المساحة المستقلة فيها من ٩٥٪

(١) قنان (جمال)، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، فندق الهيلتون ٠٢-٢٠٠٦/٠٧/٠٣م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ٢٠٠٧م، جمع وتنسيق المحاضرات من قبل: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، ص٥٥.

في سنة ١٨٨٥م إلى ٨٪ في سنة ١٩١٠م.

رابعاً: لقد تمكّن الاستعمار الأوروبي من قهر الكثير من مناطق العالم، وإخضاعها له مهما كانت درجة عزلتها ومناعتها، ومقاومتها، وانغلاقها على نفسها، فتأثير مؤتمر برلين والسياسة الاستعمارية على المجتمعات الإفريقية نجم عنه عدة ممارسات انتهت بقصة الصراع الأوروبي على إفريقيا، كما نتج عنه عددٌ من المخلفات التي انعكست عليه بالسلب، والتي ظلت بعض آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى يومنا هذا، ومنها:

- توقف حركة التطور الاقتصادي للمستعمرات، أو كادت أن تتوقف، جراء نهب الثروات وجعلها مورداً للمواد الخام، وسوقاً للمنتجات الأوروبية، فسعت هذه الدول دون هوادةٍ إلى نهب واستنزاف مقدرات ومخزون الدول المستعمَرة، من طاقةٍ ومواد أولية وزراعية بهدف إخضاعها وإفقارها، بغية بسط الهيمنة على أسواقها الداخلية وإغراقها بمنتجاتها الاستعمارية مع فرض الضرائب والرسوم الجائرة، وبالتالي تتمّ عرقلة عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول المستعمَرة، وتحويلها إلى مجالاتٍ حيوية خاصّة بالدولة المستعمِرة، أي بتفكيك البنية الاقتصادية المعاشية، وإلحاق وربط سوق المستعمَرة بسوق الدول المستعمِرة، حيث تحولت المستعمرات بكلّ ما فيها من ثرواتٍ لخدمة مصالح الدول الأوروبية على المدى البعيد، وامتصاص ثروات البلاد المستعمَرة، وبالتالي وجدت دول العالم الثالث عشية انتهاء الاستعمار نفسها تحت ميراثٍ استعماري بصورته التقليدية.

- عندما قام الاستعمار في بعض البلاد بشقّ الطرق وتمهيدها، وإنشاء بعض المصانع والموانئ، كان ذلك مرتبطاً أساساً بعملية الاستغلال الاقتصادي لتلك البلاد لمصلحة الدول الاستعمارية، ولم يكن مقصوداً به خدمة البلاد المحتلة نفسها.

- الجشع الاستعماري باستغلالٍ مباشرٍ للمناطق الساحلية؛ باعتبارها محطات وبوابات مفتوحة على أوروبا لنقل الخيرات الإفريقية، والتزود بالمعدات الحربية والجند، ودخول البعثات التبشيرية، مما جعل تلك المناطق تكسب الريادة والتصاعد في النفوذ، مع إهمال الاستعمار للمناطق الداخلية التي طبق عليها بحدّةٍ سياساته التعسفية، التي زادتها تهميشاً وفقراً.

- شحن وتغذية النزاعات الحدودية المتاخمة للدول في القارة الإفريقية، بغرض زرع الفتنة لتغيير ملامح الخارطة الجيوسياسية، والتكالب عليها مع بسط مطامعها عليها، للاستحواذ على نقاط النفوذ فيها، وإثارة الحساسية والعدوانية فيما بينها، وما زالت قضية الحدود بشكلها الراهن أحد مظاهر الموروث الاستعماري المتأزم.

- الموروث الاستعماري المتأزم بُعيد الاستقلال؛ أوجب الانهيار واللااستقرار في الحياة السياسية (مرحلة فراغ).

- أمّا ثقافيّاً؛ فقد داس الاستعمار الأوروبي على الكثير من التقاليد والمعتقدات الإفريقية، وعمد الاستعماريون إلى القضاء على التراث الحضاري الإفريقي ومميزاته، وطمس معالم شخصيته، وزرع مجتمع غريب ودخيل في عاداته وأسلوب حياته وأخلاقه في المجتمع، بتطبيق نُظُم التعليم الأوروبية، بهدف الدمج بالتذويب الثقافي، والعمل على القضاء على كلّ ما يربط المستعمَرين بماضيهم، حيث يتعلّم في مدارس الاستعمار أنه لا تاريخ له، وأنّ جدوده وزعماءه القدامى كانوا برابرةً متوحشين، ولقد قدّم الاستعمار لشعوب المستعمرات قَدْراً قليلاً من العلم والثقافة، وهو القدر الذي رأى أنه سيجعل من هذه الشعوب آلات ترتبط مصالحها بعجلة الاستعمار، وتمّ إضعاف الثقافات المحلية، وجرى تغريب الحياة الثقافية والتعليم، بل والأساليب المعيشية أيضاً.

خامساً: بدأت الدول الأوروبية، وبخاصّةٍ فرنسا وبريطانيا، بعد المؤتمر بالتكالب على القارة الإفريقية بشكلٍ سريع، مما ولّد الاحتكاك بينها وبين القوى الوطنية والإسلامية الإفريقية المعارضة للاستعمار ■